

## المؤلف والناشر وحتمية تبادل الأدوار في البيئة الرقمية

*Author and publisher*

*And the imperative of role-sharing in the digital environment*

أ.جواهره سعاد

كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3

[djouahra.souad@univ-alger3.dz](mailto:djouahra.souad@univ-alger3.dz)

فرقة بحث في استخدامات منصات التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على القيم الثقافية للشباب الجزائري

تاريخ الإستلام: 2021 / 05 / 10 تاريخ القبول: 2021 / 12 / 08 تاريخ النشر: 2021 / 12 / 30

### ملخص:

لطالما اعتبرت وظيفة النشر هي التجسيد المادي لأفكار المؤلف في أوعية مادية، بدءاً من أوراق البردي والألواح الخشبية وصولاً إلى الكتب والمجلات بحيث مرت بعدة مراحل انتهت إلى استخدام الوسائل التكنولوجية في عملية الطبع والنشر، لكن لم يكن من الطبيعي استمرار استعمال الوسائل التكنولوجية والحديثة منها في عملية التأليف والنشر والتوزيع دون تأثيرها على دور كل منهما، بحيث ساهم تداول المصنفات المنشورة إلكترونياً في البيئة الرقمية في تحقيق الكثير من الإيجابيات للمؤلف، لأنه استطاع التخلص من الضغط الذي كان يمارس عليه من طرف الناشر في عملية توزيع المصنفات، لكن التسهيلات التي استفاد منها خلفت نتائجها على الناشر والمؤلف بطرفها الإيجابي والسلبي، وعليه الهدف من هذا العمل هو إبراز علاقة المؤلف بالناشر وحي الجمهور أثناء ممارسة دور كل منهما في البيئة الرقمية التي تتميز بالنشر الإلكتروني لمصادر المعلومات.

الكلمات المفتاحية: المؤلف؛ الناشر؛ النشر الإلكتروني؛ مصادر المعلومات التقليدية؛ البيئة الرقمية؛ مصادر المعلومات الحديثة.

### Abstract:

\*\*\*

The publishing function has always been considered to be the physical embodiment of the author's ideas in material vessels, from paperback papers and woodboards to books and magazines, so that it has gone through several stages that it has ended up using technological means in the publishing process, but it has not been normal to continue using technological and modern means in the publishing and distribution process without affecting their respective roles, so that the circulation of electronic works in the digital environment has contributed to much of the generation.

**Keywords:** : Author, publisher , electronic publishing, traditional sources of information , digital environment , Recent sources of information.

## 1. مقدمة

لطالما اعتبرت آلات الطباعة وصف الحروف من أضخم ما توصل إليه الإبداع الإنساني في ذلك الزمن، بحيث لعبت دورا بارزا في إيصال المعارف والمعلومات إلى مختلف بقاع العالم، فأضحى الاعتماد عليها لا يغطي المتطلبات المتزايدة للقراء، فشهدت المجتمعات الإنسانية عدة مراحل تنموية بدأت من العصر التقني إلى مرحلة العمل الإلكتروني، وصولا إلى بيئة الكترونية كل الوسائل المستعملة فيها لا تخرج عن نظام ثنائية الصفر والواحد، إذ انه أهم ما أفرزته هذه الثورة هو الكمبيوتر والشبكة العنكبوتية، وبالتالي كل إبداع أدبي أصبح له علاقة مباشرة مع هذه التكنولوجيا. خاصة إذا تعلق الأمر بالرصيد المعرفي المنشور الأمر الذي أجبر مستعملي هذه التقنية على ضرورة تكييف كل محتوياتهم العلمية مع طبيعة الوسيلة الحاملة لهذا الرصيد العلمي، فبعدما كان الباحث يكتب ويؤلف ويترك عملية التدوين و النشر لأصحاب الاختصاص أضى بإمكانه إلغاء كل المراحل التي تعود المصنف أن يمر بها ليخرج للجمهور بسبب ما وفرته البيئة الرقمية من تسهيلات في عملية نشر وتوزيع المصنف، وعليه سنحاول من خلال هذا العمل البحث عن طبيعة العلاقة التي أصبحت تجمع المؤلف والناشر في عملية نشر مصادر المعلومات في البيئة الرقمية، وتتلخص إشكالية هذا العمل في التساؤل التالي:

ما طبيعة العلاقة بين المؤلف والناشر بالنسبة للمنشورات الإلكترونية في البيئة الرقمية؟  
أهداف البحث:

- التعريف بوسائل النشر في البيئة الرقمية
- تحديد طبيعة العلاقة بين المؤلف والناشر في البيئة الرقمية
- إبراز نتائج تداول المصنفات ومصادر المعلومات في البيئة الرقمية

## أولاً: مفهوم البيئة الرقمية وأسباب التوجه إليها

من خلال عملية المسح المعرفي لهذا المصطلح وجدت أن الصعوبة في تحديده تعدت صعوبة التعامل معه، فهذا يرجع ربما لربط كلمة البيئة بكلمة الرقمية، بحيث إذا قمنا بفصلهما عن بعضهما البعض نجد اختلاف شاسع بينهما، هذا الاختلاف يكمن في ما إذا حاولنا تحديد كلمة البيئة؛ التي تعني بالأشياء الحية التي من حولنا والتي تؤثر على بقاء الكائنات الحية على سطح الأرض والتي تشمل الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم، في حين أن كلمة الرقمية؛ هو نظام يستخدم الأرقام كقيم مستقلة مميزة وهو ترجمة لكلمة Digital اللاتينية، والرقمية تعبير يستخدم غالباً في الأجهزة التي تعتمد التوتير الكيربائي دخلاً لها. وغالباً ما يشير للنظام الثنائي في العد المعتمد على القيمتين 0 و 1.

أما التقنية الرقمية فهي لغة الحروف الثنائية (0-1)، والتي تعني بالانجليزية Binary وبالفرنسية Bit، وقد حلت اللغة الرقمية محل النظام التماثلي السابق الذي يقوم على معالجة المعلومة في شكل إشارات كهربائية متواصلة، وبمجرد أن يتم تشفير الصوت والصورة في شكل 0 و 1 فإنه يتم ضغط المعطيات بهدف ربح الحيز المكاني بما يؤهل من تخزين عدد كبير من المضمون<sup>1</sup>. (لعقاب، 2007)،

أما البيئة الرقمية فلقد حاول البعض إعطاء تعريف لها على أنها "مكان" محاكاة تتم من خلالها استخدام أجهزة الكمبيوتر واحد أو أكثر. كما يتم استخدام تسجيلات أو أدلة لتفاعل الفرد مع البيئة الرقمية وتشكل البصمة الرقمية الخاصة بهم دليل التعامل<sup>2</sup>. (وكبيديا، 2014)

كما عرفها أحمد حسين بكر المصري: بأنها >> تلك التي يجري تناول المعلومات خلالها في شكل رقمي من خلال وسائل اتصال جديدة تتيح الوصول المباشر والكامل إلى المعلومات، سواء بشكل تجاري أو خدمي أو خدماتي>> (المصري)<sup>3</sup> ولقد أوجدت البيئة الرقمية بيئة عمل جديدة غير بيئة العمل التقليدية القائمة على الكتاب الورقي والمرجعية الورقية، وإنما أضحت هناك بيئة العمل الرقمية **Digital Work Environnement** والتي هي >> تلك المؤسسة أو المنظمة التي يعتمد العمل فيها على منظومة من الحاسبات الإلوية ومحطات الاتصال الالكترونية وأنظمة إدارة العمل والأنشطة والعمليات المختلفة، وقواعد البيانات وشبكات المعلومات المحلية والعالمية والإنترنت، ويجري توظيف التكنولوجيا الحديثة في تطبيقات العمل اليومية، سواء بشكل جزئي أو كلي>> (المصري ح.)<sup>4</sup> ومكان العمل الرقمي يعني جهاز توفير العالمية من خلال مستخدم الشبكة في جميع اتصالاتها، لإمكانية إيصال نظم المعلومات لجميع المؤسسات لتوفير الخدمات الرقمية (structuré)<sup>5</sup>، وتتحد عناصر بيئة العمل الرقمي من خلال ضرورة توفر المكونات التالية:

- 1/ المكونات المادية الملموسة **Hard Ware** وهي المكونات التي يمكن لمسها والمتصلة بالجهاز، ويمكن مشاهدتها مثل لوحة المفاتيح، الفأرة وشاشة العرض.
  - 2/ أما مكوناته غير الملموسة أو الغير المادية **Soft Ware** وهي المكونات التي لا يمكن لمسها وإنما التعامل معها يكون وفق النظام الداخلي للجهاز.
  - 3/ ضف إلى ذلك عنصر ثالث، بحيث وجوده ضروري لعمل المكونات المادية والغير المادية في البيئة الرقمية ألا وهو العنصر البشري العامل على تطبيق وسائل البيئة الرقمية من خلال الأنظمة الرقمية.
- يرى تيلي (Tellier, 1993) أن المكونات الأساسية التي يجب توفرها في البيئة الرقمية هي (الفرماوي، 10 فيفيري 2013)<sup>6</sup>:

- 1/ المعلومة على الشكل الرقمي.
  - 2/ التكنولوجيات الحديثة لنقل المعلومات والاتصال.
  - 3/ الوسائل التقنية المستعملة من قبل المستعمل للوصول إلى المعلومة.
- ويمكن تمثيل هذه المكونات وفق مجموعة من العناصر والمتمثلة في:
- (1) البيانات (على الشكل الإلكتروني فقط): وهي المصادر المعلوماتية المختلفة.
  - (2) ما وراء البيانات: والتي تشمل كل أدوات الوصول إلى المعلومات وتتمثل في فهارس المكتبات الرقمية وخطط التصنيف.
  - (3) الخدمات: والمتمثلة في الإتاحة الكاملة وتسهيل الوصول الكامل إلى مختلف المصادر والاستفسار عنه.
- وعليه نقول أن البيئة الرقمية هي ساحة العمل التي تقوم على الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في جميع المجالات من خلال الأنظمة الالكترونية، وبالنسبة لتحديد مفهوم البيئة الرقمية بالنسبة لهذه الدراسة فهي تشمل على كل الوسائل التقنية الحاملة للمصنف والتي يتم نشرها بطريقة الكترونية، هذا من جانب إضافة إلى الساحة التي يتم من خلالها نشر هذه المصنفات على شكل غير محدود من خلال الشبكة العالمية، لكن السؤال الذي يجب طرحه هنا كيف وجد الفرد المؤلف أو المستهلك نفسه في البيئة الرقمية، هل كان ذلك بمجرد استعماله للوسائل الرقمية، أما أن ولوج المعلومة في الوسائل الرقمية في جميع المجالات أجبر الفرد فيها على مسيرة البحث عن المعلومة في هذه الوسائل وبالتالي كان التعامل مع التقنية الرقمية سبب في ظهور مصنفات البيئة الرقمية، هذا ما سيتم طرحه في العناصر اللاحقة.

#### لماذا توجهنا للبيئة الرقمية؟

لقد أثرت الثورة الرقمية على الحياة الإنسانية بصورة لا يمكن تجاهلها فأصبح التطور في المجال الاجتماعي والثقافي وكذا الاقتصادي للدول مرتبط إلى حد كبير بقدرتها على مسيرة هذا التطور السريع للثورة الرقمية. ولقد بدأ التعبير الأول للمعلومات على شكل أرقام من طرف العالم الفرنسي " غوتفريد فيلهيلم من لايبنتز " **Gottfried Wilhelm Leibniz** سنة 1666 بحيث وضع أول تصور حول إمكانية التعبير عن الأشياء

بالأرقام، وفي القرن التاسع عشر اكتشف العالم البريطاني الشهير جورج بول "George Boole" النظام المنطقي الثنائي، وفي سنة 1867 قدم العالم "كارلس ساندنر" "Charles Sanders Peirce" منظومة ما بات يسمى بالجبر البولي نسبة إلى جورج بول، لتأتي سنة 1936 بحيث بداء العالم "كلاويد شانون" "Claude Shannon" بتحويل النظريات الحسابية إلى نظريات عملية..

فمن بين الأسباب التي أدت للتوجه نحو البيئة الرقمية هي:

-التوجه نحو النظم الرقمية للمعلومات : بحيث أصبحت المؤسسات تحول وثائقها رقمياً تماشياً مع المتطلبات العصرية بسبب الحاجة السريعة للمعلومات وزيادة وتضخم وثائق المؤسسات حتى أطلق عليها أنها تتكاثر جرثومياً ، كما أصبحت سرعة تقديم المؤسسة لخدماتها من أهم المعايير في الحكم على نجاح أي مؤسسة أو فشلها في عصر اتسم بالسرعة والمعلوماتية ، كما أن الرغبة في الحصول على الوثيقة من أي مكان وليس من خلال المبنى الخاص بالمؤسسة أدى لضرورة رقمنتها وإتاحتها على الانترنت، كذلك رغبة المؤسسات في خفض التكدس الجماهيري على أبوابها من خلال إتاحة وثائقها إلكترونياً حيث يستطيع أي مواطن الوصول إلى ما يريد وهو جالس في بيته أو مكتبه وذلك للحفاظ على الوثائق النادرة وسريعة التلف دون حجب الوصول إليها من قبل الدارسين والمستفيدين، وسهولة استرجاع الوثيقة وفقاً لموضوعها أو تاريخ إنشائها أو جهة إنشائها.

-ظهور شبكات التواصل الاجتماعي : التي أصبحت تمثل أهم مورد للمعلومات باعتبارها من خلال استعمال المؤلفين لهذه المواقع في عملية نشر المقالات مثلاً أو المحاضرات بحيث تتم عملية تحويل الوثائق للشكل الرقمي من خلال مثلاً المسح وتحويل الصفحة إلى صورة : وهي طريقة سريعة وغير مكلفة ، لكنها تحتاج لسعة تخزين كبيرة .

-الأمر الذي أدى إلى ظهور ثقافة الشراء على الشبكة: وهي أحد أهم مؤشرات وجود بيئة استثمارية واعدة بمجال الإعلام الرقمي بوجود المشترين عبر شبكة الإنترنت.

-الأمر الذي يسمح لأصحاب الإبداع التوجه نحو استخدام الشبكة لعرض المنتج الأدبي والصناعي لأنه كما سبق الإشارة إلى ذلك سوف تكون سريعة وغير مكلفة، إضافة لإمكانية اختزال العديد من الأطراف في عملية النشر والتوزيع أو العرض.

إذن هذه أهم العناصر التي ساعدت على تحول مفردات مصادر المعلومات إلى البيئة الرقمية سواء في عملية الطبع والنشر والعرض والتوزيع وهذا من خلال صور البيئة الرقمية .

#### ثانياً: صور النشر في البيئة الرقمية

لقد استطاعت التكنولوجيا الحديثة بمختلف وسائلها تغيير مجالات النشر، من النشر الورقي إلى أشكال عدة في أوعية أو مؤلفات مختلفة للنشر الإلكتروني، وحتى بالنسبة لمختلف المصنفات الفنية والعلمية ناهيك عن مجال الملكية الصناعية، وطبعاً المرحلة التي كان يمر بها المؤلف أو المصنف في النشر التقليدي غير المراحل التي أوجدتها التكنولوجيا الحديثة.

فبعدما كان النشر طريقة يتم بواسطتها إرسال مادة التأليف بكلماتها وصورها ووسائل إيضاها بعد أن تنتجها عقول المفكرين والمبدعين لتصل إلى القارئ بعد مرورها بسلسلة من الحلقات المترابطة تبدأ بتحول المخطوط إلى كتاب مطبوع وتنتهي بالتسويق والتوزيع، أصبح النشر اليوم تلك العملية التي تم من خلالها تقديم الوسائط المطبوعة <<Printed based materials>> كالكتب والأبحاث العلمية بصيغة يمكن استقبالها وقراءتها عبر شبكة الانترنت، هذه الصيغة تتميز بأنها صيغة مضغوطة <<Compacted>> مدعومة بوسائط وأدوات كالأصوات والرسوم ونقاط التوصيل <<Hyperlinks>> التي تربط القارئ بمعلومات فرعية أو بمواقع على شبكة الانترنت (الصريرة، 2005)،<sup>7</sup> إنه النشر الإلكتروني <<Electronic publishing>> .

وفي تعاريف للنشر الإلكتروني حسب كل من جرنسي <<Gurnsey>> ومحمد محمد أمان على التوالي نقلاً عن السيد السيد النشار: النشر الإلكتروني يشتمل على ثلاثة أشكال، استخدام الحاسب لتسهيل إنتاج المنتجات

التقليدية، استخدام الحاسب ونظم الاتصالات عن بعد لتوزيع المعلومات الكترونياً، استخدام وسائط تخزين الكترونية متنوعة لتوزيع البيانات بناءً على الطلب (النشر، 2000).<sup>8</sup>

وفي تعريف آخر: يشتمل مصطلح النشر الإلكتروني العديد من وسائل النشر: نذكر منها التصوير الميكروفيلي، النسخ التصويري Copying، الإرسال والاستقبال بواسطة الأقمار الصناعية، التخزين والاسترجاع على أقراص الليزر وغيرها من الوسائل الإلكترونية (النشر، النشر الإلكتروني، 2000).<sup>9</sup>

كيف تتم عملية النشر الإلكتروني؟

اتضح من خلال تحديد مصطلح النشر الإلكتروني أنه يشير إلى النشر بواسطة تكنولوجيا الحواسيب الإلكترونية التي تسمح للمستخدم بتحويل المعلومات إلى ملفات ملتي ميديا أي تضم النصوص والإطارات والرسوم والصور في ملف واحد يمكن تخزينه واستعماله واسترجاعه في أي وقت ولعدة مرات دون التأثير على جودة الملفات.

ثم صار المصطلح يرتبط بمجموعة الموارد المادية والبشرية التي تسمح بتوفير هذه الملفات ثم تطور مفهوم المصطلح فأصبح يدل على نشر وبت المعلومات بواسطة الوسائل كالأقراص المضغوطة D-ROM والفيديو تكست VIDEOTEXT وقواعد المعلومات الإلكترونية.

يعتقد الكثير أن فكرة النشر الإلكتروني قد بدأت مع الدراسة التي قام بها "Yang" يانج، فاعتبر أن الكتاب الصيني المقدس المسمى "بدون كلمة Word less" المتداول منذ القرن الثاني الميلادي هو النموذج الأول للنشر الإلكتروني، والفكرة الأولى للنصوص الفائقة Hyper text، ذلك أن فكرة هذا الكتاب إنما تقوم على نص مرّن متداول بين الأفراد لترجمة محتواه، إضافة لدراسة يانج نجد الدراسات التي قام "لانكستر Lancaster" من خلال كتاباته لعرض تاريخي للنشر الإلكتروني. (الدباس، 2011)<sup>10</sup>

ويمكن القول بأن البداية التاريخية للنشر الإلكتروني كانت في عقد الستينيات حيث شهدت السنوات الأولى منها استخدام الحاسب الأولي - ولأول مرة - في إنتاج الكشافات والمستخلصات المطبوعة. وقد تطلب ذلك توفير قاعدة بيانات استخدمت فيها الوسائط الممغنطة، كما شهد هذا العقد أيضاً بدايات توزيع النصوص في شكل الكتروني، وقد جادت فترة السبعينيات بالنظم الإلكترونية العاملة على الخط المباشر، وإن كانت تجارتها قد بدأت مع منتصف الستينيات حيث شهدت تطوراً في صناعة الحاسبات ونظم الاتصالات مما أتاح إمكانية إرسال واسترجاع المعلومات مباشرة، أما عقد الثمانينيات وبالضبط سنة 1985 فقد استعمل لأول مرة مصطلح النشر المكتبي Disk top Publishing بحيث يدل هذا المصطلح على نظام متطور لمعالجة الكلمات والصور والأشكال عن طريق لوحة المفاتيح وكذا المساحات. (الدباس، 2011)<sup>11</sup>

وكخلاصة نقول أن النشر الإلكتروني مر بأربعة مراحل هي:

1/ مرحلة الستينيات تمثلت باستخدام التجهيزات الإلكترونية في إنتاج الكشافات والمستخلصات المطبوعة على الورق.  
2/ مرحلة السبعينيات تمثلت في انتشار التوزيع الإلكتروني للمطبوعات.  
3/ مرحلة الثمانينيات تمثلت في بروز إمكانية عقد المؤتمرات المحوسبة - بفضل الأنترنت- والتي بدورها تسمح بنشر الدوريات الإلكترونية.

4/ مرحلة نهاية سنوات الثمانينيات وبالفعل هي المرحلة التي شهد فيها النشر الإلكتروني استخدام مختلف الوسائط التكنولوجية في عملية النشر.

لكن الأمر الذي يجدر توضيحه في هذا الموضوع أنه هناك عدة تصنيفات للنشر الإلكتروني، هناك تصنيف حسب الموضوع الذي تخزن فيه أي الطريقة التي سوف ينشر بعدها العمل، وهناك تصنيف حسب نوع التقنية المستخدمة في عملية النشر.

ولقد استعرض كل من سبرنج وأحمد بدر ثلاث أنماط من النشر الإلكتروني هي: قواعد البيانات المباشرة (العناصر)<sup>12</sup> وتكنولوجيا الطباعة والنشر المكتبي، قواعد بيانات النص الكامل المستخدمة الأقراص المليزة. (الدباس،

2011)<sup>13</sup>

أما عن صور النشر الإلكتروني فلقد قسم "الدكتور عبد اللطيف صوفي" نقلا عن "عبد الأمير موييت الفيصل" النشر الإلكتروني إلى نوعين رئيسيين هما (الفيصل، 2005)<sup>14</sup>:

أ/ النشر الإلكتروني الموازي: وفيه يكون النشر الإلكتروني مأخوذا عن النصوص المطبوعة والمنشورة وموازيا لها، أي أنه ينتج نقلا عنها.

ب/ النشر الإلكتروني الخالص: وفيه لا يكون النشر عن نصوص مطبوعة، بل يكون إلكترونيا بحتا، ولا يوجد إلا بالشكل الإلكتروني فقط.

أما من حيث البث، فإنه يمكن تقسيم شكل النشر الإلكتروني إلى:

أ/ النشر فوق المكتب: سيكون الناتج شكل جديد من أشكال النشر... ويرى سبرنج "Spring" أنها تؤدي إلى طرق ومسالك جديدة للانتاج وتوزيع الوثائق التي يحتاجها الجمهور.

ب/ الاتصال المباشر "On Line" : الارتباط بينوك وقواعد المعلومات وتكون هذه القواعد ببيوغرافية وهي الأكثر استخداما، وقواعد المعلومات غير ببيوغرافية ذات النص الكامل (Full Text) والنصية مع بيانات رقمية، وتعد هذه القواعد مؤسسات أكاديمية وتجارية ودولية وجمعيات علمية ومكتبات وطنية. (الصرايرة، 2008)<sup>15</sup>

لكن الأمر الذي يجدر توضيحه في هذا الموضوع انه هناك عدة تصنيفات للنشر الإلكتروني، هناك تصنيف حسب الموضوع الذي تختزن فيه أي الطريقة التي سوف ينشر بعدها العمل، وهناك تصنيف حسب نوع التقنية المستخدمة في عملية النشر. ولقد استعرض كل من سبرنج وأحمد بدر ثلاث أنماط من النشر الإلكتروني هي: قواعد البيانات المباشرة، وتكنولوجيا الطباعة والنشر المكتبي، قواعد بيانات النص الكامل المستخدمة الأقراص المليزة.

هذا كله يتم إما خارج الخط أو بطريقة النشر على الخط، والذي يتطلب وجود الشبكة الرقمية المتكاملة (Integrated Digital Network)، كما تعتبر الإنترنت شبكة الشبكات كونها أبرز ثمرة نتجت عن تلاحم ثلاث ثورات كونية هي ثورة المعلومات، وثورة الاتصالات، وثورة الحواسيب. كما أنها تمثل النماذج العالمية في الاستفادة من خدمات الشبكة الرقمية المتكاملة، والإنترنت شبكة معلومات عالمية تربط الآلاف من شبكات الحواسيب المنتشرة في بقاع العالم بعضها ببعض، ويستخدمها الملايين من البشر.

وهذه الشبكة التي تعددت التعاريف لتحديدتها يجب الإشارة إلى أنه لم يستطع الباحثين حصرها في تعريف واحد رغم أنها شبكة موجودة فعلا وقائمة بذاتها، لكنها لا تتمتع بوجود مادي مثل السيارة أو الباكسة... يمكن أن نلخصها ونشير إليها، لذلك وصفها يان بوتان بأنها شبكة ما بعد الشبكة. نستفيد من خدماتها، نتصل بواسطتها، نتسلى بها، لكن لا يمكن أن نلخصها، ولهذا الأسباب وصفها العديد من الباحثين بـ " المجرة الإلكترونية Electronique Galaxie " (لعقاب، 2007)<sup>16</sup>.

ومن خصائص هذه الشبكة نجد: (لعقاب، 2007)<sup>17</sup>

1/ متعددة الوسائط: "Multimedia" بمعنى أنها وسيلة تجمع النص المكتوب والصورة بنوعها الثابتة والمتحركة فضلا عن الصوت المسموع.

2// النص المتشعب: "Hypertext" ويسمى أيضا النص الفائق، وهي عبارة عن برمجة تحيل القارئ أو المتصفح لمضمون الانترنت إلى نص آخر.

3/ التفاعلية: هي نظام يربط بين مصادر الأخبار والمعلومات وبين المستخدمين في المنزل والمؤسسات يمكن من خلاله تبادل التأثير والتفاعل بين المصدر والمستقبل ويتم الربط بين العرض المرئي وبين الكلمة المطبوعة.

4/ التزامنية واللاتزامنية: بمعنى يمكن للمستخدم التعرض للمعلومات والأخبار في الوقت الحقيقي، أي في نفس فترة النشر أو البث، كما يمكن الرجوع إليها في فترات أخرى.

5/ غزارة المعلومات وتدفقها الشحني: تتوفر الانترنت على كم هائل من المعلومات يمكن للمستخدم الاطلاع عليها في جميع المجالات، فلو اعتبرناها كوسيلة إعلامية فيمكن للمشاهد والقارئ والمستمع الحصول على ليس فقط كم هائل

من المعلومات بقدر ما تكون هذه المعلومات سريعة ومتجددة، ولهذا اعتبرت متعددة الوسائط مجتمعة في وسيلة واحدة ويتأكد ذلك من خلال الخدمات التي تقدمها، فما هي خدمات الإنترنت؟ تقدم الإنترنت العديد من الخدمات للمستخدمين، تشمل جميع المجالات ليس فقط المجال الإعلامي أو التجاري بقدر ما أصبحت الخدمة التعليمية والأكاديمية والسياسية من بين الخدمات الأساسية لهذه الشبكة التي يسعى المستخدم للحصول على معلوماتها، وكما تسعى الشبكة لتحسين الخدمات القديمة فهي في نفس الوقت تعمل على تقديم خدمات متطورة بفاعلية وسهولة في الاستعمال، سواء تعلق الأمر بالمؤلف أو القارئ بخصوص المؤلفات.

وفي هذا الموقع سوف نذكر الخدمات التي يستعملها المؤلف ولهذا نجد: (وأخرون، 2001)<sup>18</sup>

1/ محرك بحث Moteur de recherche: كونها برامج متخصصة في عملية البحث يتوجه إليها المستخدم لتسهيل عملية البحث الأكاديمي أو لإثراء الثقافة العامة، حيث يقوم المستخدم بوضع كلمات البحث المفتاحية لتحديد مجال البحث. وهي متصلة بمواقع كثيرة لكي يتم استخراج المعلومات والبيانات المبحوث عنها ومن أشهر محركات البحث العملاق Google.

2/ البريد الإلكتروني Email: هو برنامج اتصالي، تعمل شركات معينة على توفيره للمستخدم لتبادل الرسائل الإلكترونية عامل الزمان والمكان غير مؤثر على الرسالة، إضافة إلى الرسائل الإلكترونية تحمل في نفس الوقت المعلومات والبيانات والصور. ومن هذه المواقع لدينا Hotmail g mail.

3/ مواقع الوسائط الاجتماعية: هي عبارة عن مواقع يشترك فيها المستخدمون للاتصال ولتبادل الآراء والأفكار ومن بينها الفيس بوك Facebook

4/ مواقع الويب: هو فضاء يتيح عرض المعلومات والبيانات عبر ملايين من المواقع.

5/ الاجتماعات والمؤتمرات: يستطيع مستخدم الإنترنت أن يشارك ويشاهد ما يعرض في الاجتماعات والمؤتمرات من خلال برامج نقل الصورة والصوت عبر الشبكة بكل سهولة.

6/ الجامعة الإلكترونية: وهي مؤسسات جديدة تستخدم الإنترنت كوسيلة لنشر المعرفة والارتباط بالطلبة، وغالبا ما تعتمد على منتديات الجامعة التي تمكنها من سرعة التواصل.

## المحور الثاني: المؤلف والناشر في البيئة الرقمية

أولا: علاقة المؤلف بالناشر

معروف عن المؤلف أنه صاحب إبداع فكري يجسده ماديا يضاف إلى الرصيد المعرفي مع مر الزمن، ويصبح مصدر يعتمد عليه في البحوث والدراسات الأكاديمية، شريطة أن يثبت أحقية ملكه للإبداع الفكري، ويمنح له الحق أو السلطة في امتلاك مؤلفاته باسم القانون للتصرف في ما يملكه لكن بمجموعة من القيود ليضمن عدم الانفلات في تنفيذ هذه السلطة، ويمنح المالك للشيء محله ثلاث سلطات: وهي سلطة التصرف والاستعمال والاستغلال، وسوف يتم التثبيت على هذه السلطات من خلال مجموعة من الخصائص التي تمنح لمالك الشيء محله، وهذه السلطات لدينا:

1. سلطة التصرف: (سليمان، 2012)<sup>19</sup> <<La disposition>> وهي سلطة يتمتع المالك بها وحده لا غير، ولا يجوز أن يتخل عنها المالك لغيره إلا من خلال تخليه عن الملكية كلها بأي تصرف ناقل للملكية كالبيع أو الهبة بتصرف قانوني. فالتصرف القانوني: من شأنه أن تترتب عليه آثار قانونية من خلال مباشرة المالك العمل على الشيء محله ومن هذه الآثار نجد: نقل ملكية الشيء عن طريق البيع أو المقايضة بصيغة قانونية، وهذا هو التصرف القانوني القائم على مواد قانونية والقيام بعقد حقوق عينية على الشيء محله، كعقد الإيجار الذي يقوم على التصرف في محل للإيجار مثلا.

أما التصرف المادي: فهي مختلف التغيرات التي يجريها المالك على الشيء دون إحداث الضرر بالغير سواء كان فرد أو مؤسسة، فمثلا من يريد إجراء تعديل على محل للاستعمال لا يمكن له حرق المحل عمدا لأن هذا سوف يترتب عليه آثار قانونية تتضمنها المواد القانونية العقابية.

2. سلطة الاستعمال: <<L'usage>> لقد منحت سلطة الاستعمال للمالك عدة صلاحيات كأن مثلاً يستعمل الشيء عن طريق الاستهلاك الشخصي أو بمنحه للغير عن طريق التبرع به، بحيث يختلف عنصر الاستعمال باختلاف الشيء المستعمل، المهم في الأمر أن حق صاحب الملكية في استخدام الشيء للحصول على منفعة (إدريس، 2010).<sup>20</sup>

3. سلطة الاستغلال: وهي سلطة تخول المالك القيام بالأعمال اللازمة للحصول على ثمار الشيء سواء باشرها بنفسه ومن خلال تكليف الغير بذلك، كما أن عائد الشيء قد تكون طبيعية أو صناعية، والملاحظ أن سلطة الاستغلال تستقل عن سلطة الاستعمال إلا أنها تندمج معها من خلال مباشر العمل على الشيء محله، ولكن فيما يسمح به القانون شأنه في ذلك شأن سلطات الملكية الأخرى. (سليمان، 2012)<sup>21</sup>

أما اليوم فأصبحت العلاقة بين المؤلف والناشر قد نوقشت في العديد من المواقف وتم تناولها في ندوات مختلفة خاصة تلك التي تتعلق بحماية حقوق المؤلف، هذا الأخير الذي أصبح مجبر لا محال في التنازل عن بعض حقوقه حتى يتم إخراج ذلك الإبداع الذهني للجمهور وإلا لا قيمة للإبداع إذا بقي حبيس أفكار صاحبه، من جهة ومن أخرى لا يمكن للمصنف أن يتمتع بالحماية ما لم يكن مجسد في وعاء مادي.

ولقد تناولت جريدة الشروق الجديد المصرية هذا الموضوع من خلال مقال صحفي نشر فيه ندوة تحت اسم «عقود النشر» التي عقدت يوم 24 جانفي سنة 2014 بصالة الصندوق الاجتماعي في معرض القاهرة للكتاب، وأدارها الدكتور أحمد محمد إبراهيم رئيس لجنة حماية حقوق الملكية الفكرية، وحاضر فيها أحمد الزرقاني معبرا عن مدى أهمية عقد النشر في تحديد العلاقة بين المؤلف والناشر، <<إن العلاقة بين المؤلف والناشر هي علاقة تكاملية، فالمؤلف حين يقدح زناد فكره ويصل إلى صياغة إبداعية لأفكاره، لا يشبعه شيء أكثر من انتشار هذه الأفكار بين أكبر عدد ممكن من الناس، وهذا الانتشار بالنسبة له مقدم على تحقيق كسب مادي من جراء هذا الإبداع، لأن الأفكار تتحقق الغاية منها بالذبيوع والانتشار على عكس الأشياء المادية التي تتحقق الغاية منها بالاستحواذ والاحتكار، ولا سبيل أمام المؤلف المبدع لانتشار أفكاره إلا من خلال ناشر حاذق ماهر مبدع أيضا في مجاله، يتلقف تلك الأفكار المصاغة في صورة مصنف سواء كان هذا النص قصة أو رواية أو كتابا نقديا أو كتابا علميا أو دراسة، ويقوم بنشر ذلك المصنف بعد طباعته والإعلان عنه والدعاية اللازمة له، حتى يتحقق الهدف المنشود للناشر معا: انتشار الفكرة بالنسبة للمؤلف وتحقيق الكسب بالنسبة للناشر>> (البرديني، 2014)<sup>22</sup>. وحتى بالنسبة للناشرين ترسخ لديهم فكرة ما مدى أهمية تنازل المؤلفين عن حقوقهم لصالحهم، ليكون عملهم أكثر حرية في التعامل مع الأعمال المبدعة سعياً وراء الربح المادي، بينما يشتكي بعض المؤلفين من حدوث بعض الاختراقات لقوانين النشر وحماية الملكية الفكرية نتيجة تنازلهم لحقوق النشر للناشرين، فعلى سبيل المثال في التشريع الجزائري من خلال المادة (95 من الأمر 03-05) نجد هناك إجحاف نوع ما في حق المؤلف بنسبة 10% من سعر بيع نسخ المصنف للجمهور. هذا ما كان قائما لكن اليوم بدخول المصنفات البيئة الرقمية أصبح شعار جديد مفاده المجانية وضياح حقوق النشر.

إذ أنه يمكن للمؤلف أن ينشر أفكاره عن طريق تثبيتها إلكترونيا بالث الرققي، وبالتالي يمكن للمؤلف أن يقود مراحل إبداعه من البدء حتى النهاية ليتسنى له في ما بعد نشر المصنف تحت إدارته واسمه، ليقوم بعد ذلك بوضع الصفحات والمواقع الخاصة لنشر إبداعاتهم على الشبكة العنكبوتية.

لكن إدخال المصنفات الأدبية في البيئة الرقمية يتطلب متخصصين في عملية النشر الرققي، ومن غير الممكن أن يكون كل مؤلف بحوزته القدرة على جعل مصنفه ينشر في البيئة الرقمية، الأمر الذي أوجد كبار المستثمرين الناشرين سواء الشرعيين أو بصورة غير قانونية من استغلال هذه التقنيات والبرامج في مجال النشر، مما يخلق احتكارات ومنافسات بين المنتجين والبائعين، هذه المنافسة التي تؤدي في بعض الأحيان إلى بروز عملية القرصنة

والنشر الغير شرعي للمصنفات، وعلى اثر ذلك قام الديوان الوطني الجزائري يوم الخميس 2014/04/04 بقصر الثقافة مفدي زكرياء بإتلاف أكثر من 1,7 مليون دعامة مقلدة سمعية بصرية و متعددة الوسائط تم حجزها في إطار مكافحة القرصنة التي ينتهجها الديوان الوطني لحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة<sup>23</sup> (contrefaçon., 2014). إذا لم يضمن المؤلف حقه تجاه الناشر المعروف في حماية مصنفاته حتى في إطار بعض النصوص القانونية، كيف يمكن له اليوم في إطار دخول التكنولوجيا الحديثة جميع مجالات الإبداع، وإدخال المصنفات الأدبية البيئة الرقمية أين يصبح الناشر غير معروف والمشكل الأكبر أنه حتى هذا الناشر نفسه لا يعرف المؤلف الحقيقي للمصنف من كثرة تداول المصنف دون ذكر اسم المؤلف الحقيقي.

أما في الملكية الصناعية فهنا لا مجال لطرح العلاقة بين المؤلف والناشر، هنا الأمر خاص بين المبدع والمصلحة المختصة بتسجيل الإبداع، ولقد وضح ذلك المشرع الجزائري من خلال المادة (4 من الأمر 03-06) إذ جاء نص المادة على أنه لا يمكن استعمال أي علامة لسلع أو خدمات عبر الإقليم الوطني إلا بعد تسجيلها أو إيداع طلب تسجيل بشأنها عند المصلحة المختصة. و بعدها لا يمكن لأحد استعمال هذه العلامة.

أما فيما يخص البث الرقمي للمبتكرات الصناعية كالعلامات والرسوم والنماذج الصناعية، يجوز بثها أو تثبيتها شخصيا من طرف صاحب الحق عبر صفحات منشورة الكترونيا، كإنشاء مواقع خاصة تحمل علامة أو تعرض مبتكرات صناعية كنماذج ورسوم صناعية معينة، كما يمكن التنازل عن الحق المادي للاستغلال لشركات كبرى مختصة في النشر الرقمي، التي تقوم بتثبيت تلك العلامات أو الرسوم تم نشرها على مواقع معينة. (مازوني، 2008)<sup>24</sup> حقيقة أن الكثير من المبدعين يروا أن الترويج للعلامات التجارية عبر البيئة الرقمية قد يخلق لهم نوع من الإشهار المجاني، لكن هذا قد يدفع بهواة القرصنة والتزوير إلى التكتيف من هذه الجرائم كون التقليد في البيئة الرقمية أسهل مما هو عليه في الساحة الأدبية والصناعية.

#### ثانيا: في علاقة المؤلف بالقارئ:

فهذا الصراع أوجدته التقنية بصفة واضحة، لأنه أصبح القراء يستعملون أجزاء من المصنفات الأصلية للمؤلفين وجمعها في مقالات معينة تحت عنوان واحد يتم نشره في البيئة الرقمية دون الإشارة في بعض الأحيان إلى أصحاب النصوص الأصلية، الأمر الذي رفضه الكثير من المؤلفين، بحيث يرون أن حقوقهم تتلاشى إذا دمج عملهم بعمل مؤلف آخر، مع العلم أنه حتى إذا صنفنا هذا العمل على أنه عمل مركب فإنه هناك العديد من القوانين الدولية والوطنية التي تحمي المصنف المركب مع الإشارة إلى أصحاب المصنفات الأصلية، وتحمي القائم بهذا العمل وفعلا هذا ما أشار له المشرع الجزائري في المادة (14 من الأمر 03-05) بحيث يمتلك الحقوق على المصنف المركب الشخص الذي يبدع المصنف مع مراعاة حقوق مؤلف المصنف الأصلي.

هذا الوضع أسفر عن تسجيل مصالح المديرية العامة للأمن الوطني عن ضبط 277 قضية حسب إحصائيات 2008 خاصة بتقليد المنتجات الفكرية والأدبية والثقافية، تورط فيها 286 شخص، حجز على إثرها 133468 قرص مضغوطا، مما كبد الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة 39.423429 دينار جزائري. علما أن هذا الوضع في تزايد مستمر مقارنة بإحصائيات سنة 2007 لنفس المصالح، حيث تم ضبط 228 قضية تورط فيها 253 شخص تم حجز على إثرها 189861 ما بين قرص مضغوط و" دي في دي"، بالإضافة إلى 4000 مؤلف مكتوب و 4747 شريط كاسيت.<sup>25</sup>

نجد انه حتى القارئ المتخصص في مجال ما يعمل على انجاز صفحات في البيئة الرقمية ويخصص كل عدد لتناول قضية معينة مستعينا بذلك بأخذ مجموعة من النصوص يتم أخذها من مؤلفات معينة التي تخدم الموضوع المدروس، هذا إبداع في حد ذاته لو التزم هذا الشخص بذكر المصدر الحقيقي لتلك النصوص حتى يمكن الرجوع إليها عند الضرورة، لكن ما هو قائم أنه وجد العديد من محتويات المؤلفات منسوبة لمبدع المقال دون الإشارة لصاحب النص. ربما يحدث هذا نظرا لعدم معرفة هذا الشخص للنصوص القانونية التي تمنع استغلال الرصيد العلمي لمؤلف دون الإشارة له، أو ربما اعتقد بالفكرة التي يستدل بها أمثاله كثيرين وهو محتوى البيئة الرقمية هو ملك للجميع،

وبالتالي يمكن له الاستفادة مما هو موجود في البيئة الرقمية دون الحاجة للرجوع لأي طرف كان سواء المؤلف أو الجهة المخول لها بحماية المصنف.

وهذا نجده بصورة واضحة في قضايا الترجمة، بحيث البعض يرى أن ترجمة أعمال الآخرين حتى دون الرجوع لصاحب العمل الحقيقي، حتى ولو تم ذكر اسمه، هو عمل جيد لأن الغاية منه هو نشر الثقافة بلغات مختلفة، وهذا ما حدث فعلاً عندما زار الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر مصر سنة 1966، حيث قدم له عدد من المفكرين المصريين مجموعة من كتبه مترجمة إلى العربية كهدية متواضعة للكاتب الزائر، فما كان منه إلا أن بادريهم: من خول لكم ترجمة أعمالي؟ لماذا لم تخبروني؟ فقال قائلهم: هدفنا نشر المعرفة بالدرجة الأولى، أما حقوق المؤلف فتأتي بعد ذلك.<sup>26</sup>

### المحور الثالث: من نتائج التأليف والنشر في البيئة الرقمية

#### أولاً: طبيعة مصادر المعلومات التقليدية والحديثة

من التعاريف المقدمة لمصادر المعلومات: تعريف محمد الشامي وحسب الله سيد<sup>27</sup> في المعجم الموسوعي هو أن "مصادر المعلومات تشمل أي وثيقة تمد المستفيدين بالمعلومات المطلوبة سواء كانت في المكتبة أو في أحد مراكز المعلومات أو جزء من خدمات المعلومات.

كما عرفت بأنها جميع الأوعية أو الوسائل أو القنوات التي يمكن عن طريقها نقل المعلومات إلى المستفيدين، ويعني هذا في مجال المكتبات كل ما يمكن جمعه وحفظه وتنظيمه واسترجاعه بغرض تقديمه للمستفيدين، وقد أطلق الكتاب والمهتمين في هذا المجال العديد من التسميات على مصادر المعلومات مثل مجموعات المكتبة، أوعية المعلومات، أوعية المعرفة، إلا أن مصادر المعلومات هو الأكثر شمولية وحدائية وشيوعاً.<sup>28</sup>

ومن هذه المصادر نجد: دوائر المعارف والموسوعات، القواميس والمعاجم، الرسوم البيانية، قوائم الكتب والبيبليوغرافيات، الكشافات، المستخلصات، المخطوطات، الحوليات، الرسائل الجامعية، إضافة للدوريات والكتيبات والنشرات والقصصات التي تعتبر من مصادر المعلومات القيمة، بحيث يتولى اختصاصي مركز مصادر التعلم اختيار القصصات المستخدمة في إنشاء أرشيف المعلومات.

وتكمن أهمية مصادر المعلومات في الحفاظ على المعرفة لإيصالها للأجيال وعليه تكون حمزة وصل بين الماضي والحاضر ثم المستقبل، مما يسمح باستمرار الأبحاث، ولقد تعددت تقسيمات مصادر المعلومات حسب مؤلفها فمنهم من يقسمها إلى وثائقية وغير وثائقية، ومؤلف أخرى قسمها إلى مطبوعة وغير مطبوعة، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر لإيجاد تقسيم ثابت للمصادر يهتم بمضامينها، لأنه هنا عدة تقسيمات، ومن هذه التقسيمات نجد:

#### 1. التقسيم المادي، وينقسم إلى نوعين: (بدر، مصادر المعلومات في العلوم والتكنولوجيا، 2000)<sup>29</sup>

1.1. المصادر الورقية: يسميها البعض المصادر المطبوعة أو المصادر التقليدية، أو المصادر الورقية والمقصود بها كل المصادر والأوعية التي يكون الورق مادتها الأساسية مثلاً المخطوطات والكتب والرسائل الجامعية والدوريات.

2.1. المصادر غير الورقية: هي المصادر الغير وثائقية يتحصل عليها المستفيد والباحث عن طريق الاتصالات الشخصية، وتعتبر من الوسائل العامة في نقل

2. التقسيم من حيث المضمون: لقد اجمع العلماء والباحثين على رئيسهم دينيس جورجان على تقسيم مصادر المعلومات من حيث المضمون إلى (النقيب، 2004):<sup>30</sup>

1.2. مصادر المعلومات الأولية: وتعرف بأنها المادة الأصلية التي لم تستق معلوماتها من مصدر آخر، وتسمى مصادر أولية لأنها هي أول وعاء وجد أو وصل إلينا في موضوع ما بشرط أن يكون منسوباً لمعاصر زمنه.

2.2. مصادر المعلومات الثانوية: هي التي تعتمد في معلوماتها ومادتها أساساً على الأوعية والمصادر الأولية التي تم تسجيلها سابقاً، حيث يتم ترتيب هذه المعلومات وفق خطط معينة لتحقيق أهداف علمية.

3.2. مصادر المعلومات من الدرجة الثالثة: هي إعادة ترتيب وتنظيم معلومات المصادر الأولية والثانوية وإحالتها إلى الشكل الذي يفيد الباحثين، وتختصر عليهم الطريق في الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها مثل الكشافات والبيبليوغرافيات.

### 3. التقسيم النوعي: وفيها نوعين:

1.3. المصادر الرسمية: تشمل المعلومات الإرشادية والاستشارية والإعلامية التي يحصل عليها الفرد من المصالح الحكومية أو مراكز البحوث والجامعات والمعاهد والمؤسسات الصناعية العامة والخاصة.

2.3. المصادر الغير رسمية: تشمل مصادر معلومات الشخصية التي يحصل عليها الفرد نتيجة تحاوره مع الأشخاص المحيطين به، مثل اللقاءات والندوات والمؤتمرات.

4. مصادر المعلومات الحديثة: هي كل ما هو متعارف عليه من مصادر المعلومات التقليدية الورقية وغير الورقية مخزنة الكترونياً على وسائط سواء ممغنطة أو ليزيرية بأنواعها، ولقد وجدت هذه المصادر طريقها على المكتبات ومراكز المعلومات منذ إدخال الوسائل الالكترونية إلى المكتبات، ومن بينها نجد:

1.4. المصادر السمعية البصرية: هي التسجيلات الصوتية بنوعها ؛ الأقراص والأشرطة ، والصور الفوتوغرافية ، والرسومات والصور الالكترونية، وتعد من مصادر المعلومات المهمة والوثائقية، لأنها تعتمد على تسجيل المعلومات شفهيًا، ومن مميزات أنها تكسب الموضوع جواً من الواقعية، ودعمًا للموضوع الذي ترافقه، كما أن القارئ يستطيع أن يدرك الكثير من المعلومات دون الحاجة إلى قراءة وكتابة التفاصيل (قنديلجي، مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الانترنت، 2000).<sup>31</sup>

2.4. المصغرات الفلمية: هي عبارة عن المواد والوسائط البصرية التي تستنسخ عليها الكتب والدوريات والوثائق المختلفة بصورة مصغرة جداً بحيث لا يمكن قراءتها في حجمها المصغر بالعين المجردة، بل بواسطة أجهزة القراءة والاستنساخ الخاصة بها .

3.4. المصادر الالكترونية: (الهادي، د س ن)<sup>32</sup> أو النشر الالكتروني الذي نجده في الأسطوانات البصرية المكتتزة (ذاكرة القراءة فقط

Optical Discs - Read Only Memory ) وأن هذا الشكل هو أحد مظاهر تقنيات الأسطوانات البصرية ، إضافة إلى الأقراص المليزرة، التي تقدم أفضل جودة وأعلى مستوى للصور المرئية.

4.4. الكتب والدوريات الالكترونية: هي تمثيل رقمي للنصوص المطبوعة ويتم توزيعها ونشرها عبر الشبكة بشكل مجاني أو بمقابل، وتتميز معلوماتها بالحدثة والتجدد.

### ثانياً: سهولة الوصول، وسرقة مصادر المعلومات الحديثة

#### 1. سهولة الوصول لمصادر المعلومات

بعد التطورات التكنولوجية الكبيرة التي غيرت من أشكال مصادر المعلومات المطبوعة إلى مصادر معلومات الكترونية، لم تختفي المصغرات أيضاً، فهي الآن تستخدم من قبل قواعد البيانات الببليوغرافية لتوفير النصوص الكاملة (Fulltext) بدلاً من المقالة أو النص بشكله الورقي وكلفته العالية في النقل والبريد، رغم أنه الكثير يعتقد أن متعة القراءة لا تتحقق إلا بالاطلاع من الكتاب الورقي، لكن إذا علمنا أنه ممكن لمصادر المعلومات الحديثة ان تجعل من المؤلف والناشر وحتى القارئ يتخطون العديد من الخطوات.

فمثلاً سهولة نشر المعلومات والبحث عن المعلومة المستهدفة فقط بضغطة زر، وهذا بسبب الوسائل التكنولوجية المتاحة للمستخدم، بحيث أصبح بإمكانه معالجة المعلومة إلكترونيًا بالقص واللصق وإضافة المعلومات التي يريدها، خاصة إذا كانت معلومات سمعية بصرية، أما بالنسبة للمؤلف فسهولة تخزين واسترجاع ونشر المعلومات من أي

مكان من العالم، جعلت من مصادر المعلومات تصل إلى أي نقطة من العالم من خلال الشبكة العنكبوتية دون الحاجة إلى التنقل إلى أي مكان (المحيسن، 2005).<sup>33</sup>

أما بالنسبة للناشر فأصبح هناك انخفاض تكلفة النشر والتوزيع، بسبب غياب تكلفة الطباعة على الورق والتجليد والتغليف للناشر مع وجود تكلفة زهيدة جدا للطباعة لأقراص الليزر، خاصة إذا قارنا بتكلفة طباعة الكتب وكذا المراحل التي يستغرقها الكتاب للخروج إلى المستخدم، فالنشر الإلكتروني جعل من المؤلف يتحول إلى ناشر لمنتجاته الأدبية، مع إمكانية التعديل والتنقيح للمحتوى×اصة إذا كان المنشور إلكتروني خالص على شبكة الانترنت، لكن صعوبة تحديد القراء والمستخدمين للمحتوى جعل من مصادر المعلومات عرضة للسرقة وانتهاك حقوق المؤلف.

## 2. سهولة سرقة مصادر المعلومات

إن القضية الأكثر أهمية في هذا المقام هو مكانة المؤلف والناشر من التشريع القانوني في البيئة الرقمية، بعض المؤلفين بدأ يخوض صراعاً آخر يرى فيه أنه هو الصراع الأكثر أهمية، حيث يرى هؤلاء أنه يجب أن تشمل قوانين حماية حقوق النشر والملكية الفكرية العالمية على تفاصيل دقيقة تتواءم مع العالم الرقمي وتضع في حسابها التطور التقني مما يضمن حقوق المؤلف والناشر، ويحدد قواعد النشر الرقمي، حيث أن العديد من قوانين حقوق النشر—خصوصاً في العالم الثالث— لازالت قاصرة في تغطية تفاصيل هذه الأمور إن لم يكن معظمها.

وفي هذا الشأن نشرت جريدة المساء مقال صحفي يطالب فيه مدير الشرطة القضائية "أنجع علاج" بتشديد العقوبات القضائية على كل من ارتكب جنحا تتعلق بالمساس بالملكية الفكرية أو الصناعية عن طريق تقليد علامة منتج معين أو قرصنة، وذلك بفرض غرامات مالية كبيرة مع إعادة النظر في العقوبات المسلطة في مثل هذه القضايا، باعتبار أن فرض عقوبة خمس سنوات سجنا غير كافية لوضع حد لهذه الظاهرة التي تعرف انتشارا، حيث تم تسجيل 318 قضية تقليد في مجال الملكية الفكرية والصناعية في 2008. (نسومر، 2008)<sup>34</sup>

إن العمل في البيئة الرقمية يتطلب إيجاد صيغ قانونية للموازات بين الأطراف التي تتعامل مع هذه البيئة، وأن استمرار هذه الخلافات سيؤدي إلى تأخر في الولوج إلى العصر الرقمي والاستفادة من التقنية المتطورة في عمليات بث المعلومات، ولعل الصيغة المناسبة لحل هذه الإشكاليات هو الاهتمام بحصول المؤلفين على حقوقهم الأدبية والصناعية مع المرونة في هذه الحقوق، حتى يمكن لهم الولوج إلى البيئة الرقمية دون تخوف مما قد يحدث للمصنفات الأدبية خاصة، لأن الأمر صعب في بعض الأحيان إذا تعلق بالملكية الصناعية، إلا إذا امتد التقليد للمنتوج مثلا وهذا ما يحدث فعلا، بحيث سجلت الأشهر العشر من سنة 2008 حسب إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري عن ارتفاع عدد القضايا المتعلقة بالتقليد الصناعي، إذ بلغت 31 قضية أسفر عنها توقيف 59 متورطا مقابل 19 قضية أحصتها سنة 2007، وكانت الجمارك قد أعلنت في وقت سابق أن 61 % من المواد المقلدة الغير أصلية تدخل الجزائر مصدرها الصين والإمارات العربية المتحدة وحوالي 40 % من إيطاليا، وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع هذا النوع من الجرائم من 43 مادة سنة 2003 إلى 250 ألف خلال العامين المقبلين.

## ا. خاتمة:

ختاما لهذه الورقة البحثية نقول طبيعة مصادر المعلومات المتداولة في البيئة الرقمية هي نفسها مصادر المعلومات التقليدية من حيث الطبيعة؛ بمعنى أن محتوى المصنف الأدبي والفني الذي كان يعرض للجمهور على شكل أوراق مادية ملموسة استبدل بأوراق الكترونية فقط، لكن الشيء الجديد الذي جاءت به البيئة الرقمية يكمن في الدور الذي أصبح يقوم به المؤلف وليس في حدود استعمال مصادر المعلومات، كيف ذلك؟ أن المؤلف أصبح يكتب ينشر ويوزع دون الحاجة للناشر، والمستخدم لم يعد يكتفي باستعمال المصدر للحاجة وإنما أصبحت هناك ظاهرة المتاجرة بالمصادر المنشورة الكترونيا إما لعائد مادي أو للتباهي بالمكانة العلمية من خلال المدونات أو المواقع الاتصالية أو أنها تنسخ على دعائم مادية مثل CD أو DVD وتباع في الأسواق بأثمان جد رخيصة مثال على ذلك الأغاني، الأفلام، بما في ذلك المصنفات أو المبتكرات الصناعية فإن التحوير والنشر الإلكتروني لبعض المصادر وجد في البيئة الرقمية فضاء واسع دون معرفة المصدر أو صاحب المعلومة المنشورة

أو المتداولة ، أما الناشر فأصبح ينتظر من لا يتقن استخدام التكنولوجيا الحديثة حتى يتولى هو طبع ونشر وتوزيع المنتج، مع ضمان الحماية في إطار النصوص القانونية ، لكن يبقى تطبيق القانون في البيئة الرقمية صعب بسبب أشكال الجرائم التي أنهكت التنمية الثقافية وساهمت في إجحاف بعض المؤلفين عن الإبداع.

تهميش الدراسة

- <sup>1</sup> - محمد لعقاب ، وسائل الإعلام والاتصال الرقمية، دار هومة للطباعة، الجزائر سنة 2007، ص13.
- <sup>2</sup> - مأخوذة من موسوعة ويكيبيديا، سنة 2015، مترجمة من عبارة
- ( **digital environment** is a simulated "place" made through the use of one or more computers. Records or evidence of an individual's interaction with a digital environment constitute their **digital footprint**)
- <sup>3</sup> - أحمد حسين بكر المصري: أخصائي المكتبات والمعلومات في البيئة الرقمية " تأهيل وتفعيل دوره في المكتبات ومراكز المعلومات المصرية"، كلية الآداب، جامعة حلوان، منشور على شكل كتاب الكتروني، ص 04.
- <sup>4</sup> - نفس المرجع: ص 04.
- <sup>5</sup> - Article de recherche Agence Usages des TICE , **Que dit la recherche ?L'environnement numérique : un outil prometteur** < Un espace numérique de travail désigne un dispositif global fournissant à un usager un point d'accès à travers les réseaux à l'ensemble des ressources et services numériques en rapport avec son activité. socle qui permet l'accès à un ensemble structuré de services >numériques
- <sup>6</sup> - أنظر مقال لأحمد الفرماوي: تنظيم المعلومات في البيئة الرقمية باستخدام معيار دبلن لوصف المصادر الإلكترونية، مدونة نسيج، إدارة المعرفة والتكنولوجيا، 10 فيفري 2013.
- <sup>7</sup> - خالد عبده الصرايرة: النشر الإلكتروني وأثره على المكتبات ومراكز المعلومات، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن، سنة 2008، ص 20.
- <sup>8</sup> - السيد السيد النشار: النشر الإلكتروني، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، سنة 2000، ص 13
- <sup>9</sup> - السيد السيد النشار: نفس المرجع، ص 13.
- <sup>10</sup> - ريا أحمد الدباس: المكتبات والنشر الإلكتروني، دار يافة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2011، ص ص 113 و 114.
- <sup>11</sup> - نفس المرجع : ص 114.
- <sup>12</sup> - عبارة عن عملية متسلسلة تسمح ببناء قاعدة بيانات صلبة ومتناسكة وغير متكررة العناصر
- <sup>13</sup> - ريا أحمد الدباس ، نفس المرجع، ص 115.
- <sup>14</sup> - عبد الأمير موبيت الفيصل: الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، سنة 2005، ص ص 19 و 20.
- <sup>15</sup> - خالد عبده الصرايرة: مرجع سبق ذكره، ص 51.
- <sup>16</sup> - محمد لعقاب: وسائل الإعلام والاتصال الرقمية، مرجع سبق ذكره، ص 38.
- <sup>17</sup> - محمد لعقاب: مرجع سبق ذكره، ص 57
- <sup>18</sup> - محمد الفاتح حمدي وآخرون: تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة " الاستخدام والتأثير"، الطبعة الأولى، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2001، ص 51.
- <sup>19</sup> - قصي سليمان: الحقوق العينية " الحقوق العينية الأصلية والتبعية دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، منشورات جامعة جيهان الأهلية، أربيل، سنة 2012 ص ص 18 و 19.
- <sup>20</sup> - فاضلي إدريس: المدخل إلى الملكية الفكرية " الملكية الأدبية والفنية والصناعية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر ، سنة 2010، ص 25.
- <sup>21</sup> - قصي سليمان: مرجع سبق ذكره، ص 20.
- <sup>22</sup> - أنظر: جريدة الشروق الجديد المصرية، مقال لأحمد البرديني، تحت عنوان "العلاقة بين المؤلف والناشر في ندوة <عقود النشر> في العدد 1820، بالصفحة الثقافية رقم 15، الصادرة يوم الأحد 26 جانفي 2014.
- <sup>23</sup> - [WWW.ONDA.DZ/](http://WWW.ONDA.DZ/) LE 04/04/2014. Anti-piratage: le Bureau national du droit d'auteur et des droits voisins détruit 1.7 millions contrefaçon. 205/06/21 تم الاطلاع عليه
- <sup>24</sup> - كوثر مازوني: الشبكة الرقمية وعلاقتها بالملكية الفكرية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، سنة 2008، ص 67.
- <sup>25</sup> - أنظر: جريدة الفجر، مقال لرشيد حمادو، تحت عنوان " تسجيل أكثر من 300 قضية تقليد صناعي وفكري منذ بداية السنة، قطع الغيار ومواد الزينة الأكثر تضررا من الظاهرة". الصادر يوم 28 فيفري 2011.
- <sup>26</sup> - أنظر جريدة الخبر: مقال لبلقاسم بن عبد الله، تحت عنوان " هل نال المؤلف حقه؟"، الصادر يوم 21 فيفري 2014.
- <sup>27</sup> - محمد الشامي وأحمد حسب الله: المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، دار المريخ، الرياض، سنة 1988، ص 246.
- <sup>28</sup> - عليان ربحي وهمشري عمر أحمد: المرجع في علم المكتبات والمعلومات، دار الشروق، عمان، سنة 1997، ص 67.
- <sup>29</sup> - أحمد بدر ، مصادر المعلومات في العلوم والتكنولوجيا، دار المريخ للنشر ، الرياض، سنة 2000، ص 65.
- <sup>30</sup> - سيدة ماجد ربيع ومتولي محمود النقيب: دروس في المراجع العامة، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، سنة 2004، ص 13.
- <sup>31</sup> - عامر إبراهيم قندلجي، مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الأنترنت، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، سنة 2000، ص ص 197 و 187.
- <sup>32</sup> - شريف كامل شاهين، وتقديم محمد فتحي عبد الهادي، مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 22.
- <sup>33</sup> - إبراهيم عبد الله المحيسن، المعلوماتية والتعليم، مكتبة دار الرمان للنشر والتوزيع، سنة 2005، ص 253.
- <sup>34</sup> - أنظر: جريدة المساء: مقال لزولا نسومر، تحت عنوان "الشرطة تسجل 318 حالة تقليد في 10 أشهر ، في العدد 3575، الصادرة يوم 28 نوفمبر 2008 الموقع على الانترنت : [www.el-massa.com](http://www.el-massa.com) / البريد الإلكتروني: info@el-massa.com